



مركز البحوث  
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

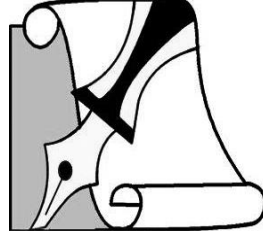
# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)

Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)

[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

عدّة عناوين شغلت الساحة الفلسطينية خلال الفترة الماضية منها زيارة "مايك بنس"، نائب الرئيس الأمريكي للمنطقة ولقاءاته في القاهرة وعمان، وزيارته للقدس وإلقاء كلمة أمام الكنيست، عبّر فيها عن استمرار الموقف الأمريكي عندما قال: "إنّه لشرف عظيم أن أكون في القدس عاصمة إسرائيل". وقال: "إنّكم عدتم كما وعدتم"، في إشارةٍ إلى الإدّعاء الصهيوني "بالعودة إلى أرض الميعاد"، معتبراً أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل سيساعد في تحقيق السلام. وقال: "بإعلان ترامب فإنّه صحّح خطأ الرؤساء الأمريكيين السابقين"، مشيراً إلى أنّ نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، سيكون قبل نهاية العام المقبل. وأضاف "إننا على أعتاب حقبة جديدة من المحادثات التي تهدف إلى تحقيق السلام، أمل في بزوغ فجر جديد يتمّ من خلال التوصل إلى حلٍ سلميٍّ بعد عقود من الصراع".

هذا ما يؤكّد أن العمل جارٍ على إنجاز ما سُمّي صفقة القرن، وأنّ هناك جهود لفرض الرؤية الصهيونية عبر الضغوطات التي بدأتها الإدارة على الفلسطينيين، والإجراءات الهادفة إلى حسم قضايا الحل النهائي قبل المفاوضات لتكون أمر واقع يتعدّر القفز عليه، وهو الأمر الذي تستغلّه الإدارة الصهيونية الحاليّة عبر سلسلة من القوانين والقرارات.

في مواجهة المستجدّات التي بدأت مع تسريب مضامين صفقة القرن، والتي بدأت عملياً مع إعلان الرئيس ترامب القدس عاصمة لكيان العدو، عقد المجلس المركزي دورة ٢٨ لمناقشة الموقف، وأطلق جملة من المواقف سواء عبر الكلمات التي أُلقيت، أو ما تضمّنه البيان الختامي، خاصّةً الرفض المطلق لقرار الرئيس ترامب حول القدس، وتبنيّ تجميد الاعتراف بالعدوّ لحين اعترافه بالدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧، واعتبار أنّ الفترة الانتقالية التي تحدّث عنها اتّفاق أوسلو بحكم المنتهية، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وفكّ العلاقة الاقتصادية القائمة على أساس اتفاقية باريس، وتكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تنفيذ قرارات المجلس المركزي، وتبنيّ توجهه للتحرك، وتبنيّ خطة تحرك دولية لاستبدال الرعاية الأمريكية للمفاوضات الفلسطينية مع العدو الصهيوني واستبدالها برعاية دولية. وهو ما جرى ترجمته في الجولات التي يقوم بها الرئيس عباس، وممثلين عنه في أقطار العالم.

كل ذلك بموازاة الرفض الشعبي الذي تعبّر عنه الجماهير الفلسطينية التي انطلقت بتحركات في مختلف المناطق رفضاً لقرار الرئيس ترامب، وتصاعد أعمال المقاومة المسلّحة بموازاة المقاومة الشعبية التي أعلن المجلس المركزي تبنيها لها، ودعمها. وانبثقت لجنة فصائليّة من قطاع غزة لتوجيه الفعاليات الشعبيّة، إلى جانب موقف حركة فتح الذي يعلن عن تنظيم فعاليات كان الأبرز منها مؤخراً إعلان الإضراب احتجاجاً على زيارة نائب الرئيس الأمريكي وتصريحاته المنحازة للموقف والرؤية الصهيونية، كما لم يحدث مع أي إدارة أمريكية سابقة.

ووجّهت القوى الوطنيّة والإسلامية، رسالة لنائب الرئيس الأمريكي وللإدارة الأمريكية، أكّدت فيها على الإستمرار بالنضال لنيل كافّة حقوق الشعب الفلسطيني بالحرية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف. فيما توالى البيانات الراضية للقرار الأمريكي ومن أبرزها انعقاد مؤتمر الأزهر لنصرة القدس، وحالة التعبئة العامة التي يشهدها العالم الإسلامي، للتأكيد على هوية القدس ورفض تغيير معالمها.

وفي ما يبدو أنّه محاولة لإنهاء حق العودة، وتحقيق رغبات الصهاينة التي عبّر عنها قادة العدو بضرورة إلغاء وكالة الأونروا، فقد قرّرت الإدارة الأمريكية تقليص مشاركتها في ميزانيّة وكالة الأونروا، وهو ما لقي الشجب والتنديد الواسع. وقد حذرت وكالة (أونروا) من أنّ قرار واشنطن يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ويعرّض حياة ملايين اللاجئيين للخطر. وأطلق المفوض العام لأونروا "بيير كرينبول" من غزة حملة دوليّة غير مسبوقّة أطلق عليها اسم "الكرامة لا تقدر بثمن"، لمواجهة التحدّيات وتقليصات الدعم الأمريكيّة. وطالب المفوض العام لأونروا "بيير كرينبول" الجميع بالانضمام والتبرّع لحملة وكالة الأونروا، مشيراً إلى أنّ تفويض وكالة الغوث محمي من الأمم المتحدة وليس للبيع وتمّ تأييده بغالبية ١٦٧ دولة.

وتقدّم وكالة الأونروا خدماتها في التعليم الأساسي لحوالي ٥٢٥ ألفاً من الطلبة الفلسطينيين في أكثر من ٧٠٠ مدرسة تابعة لها، فضلاً عن توفير مساعدات غذائيّة ونقدية طارئة لما يقرب من ١,٧ مليون لاجئ، وتوفّر الرعاية الصحيّة الأوليّة لثلاثة ملايين آخرين بما في ذلك الرعاية السابقة للولادة، وضمان الكرامة والأمن البشري لحوالي ٥,٣ مليون لاجئ، وهم جميعهم معرّضون للخطر نتيجة للتمويل المحدود.

فيما بقيت السجلات حول المصالحة مستمرة، بينما سكان قطاع غزة تتواصل معاناتهم اليومية وسط تناقص مستمر بأولويات الحياة الكريمة، في ظلّ حصار وإغلاق المعابر بانتظار إنجاز المصالحة، التي ربط العدو والصديق معاناة أهالي قطاع غزة بإنجازها، كذريعةٍ للتهرب من المسؤوليات الانسانية والقانونية، خدمة لمخطّط يريد خلق المناخات التي توصل إلى طريق مسدود، يعتقدون أنّه قد يقود إلى تنازلٍ هنا أو هناك خدمةً لأهداف المشروع الصهيوني.

### زيارة نائب الرئيس الامريكي

قام "مايك بنس"، نائب الرئيس الأمريكي، بجولةٍ في المنطقة بعد تأجيل مرتين عقب قرار الرئيس ترامب حول القدس ورفض الجانب الفلسطيني استقباله، والتحذير الأمريكي من مخاطر هذا الموقف الفلسطيني بعدم إستقبال نائب الرئيس الأمريكي. وبدأ الجولة بقاء الرئيس المصري، حيث أكدّا على ضرورة "التوصل إلى حلٍ عادلٍ وشاملٍ للقضية الفلسطينية، وأن تحقيق السلام في المنطقة سيسفر عن واقع جديد يؤدي إلى إفساح المجال لدول المنطقة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلع إليها شعوبها، فضلاً عن القضاء على إحدى أهم الذرائع التي تستند إليها التنظيمات الإرهابية لتبرير أفعالها".

وبحثاً سبل تعزيز وتنمية العلاقات الاستراتيجية الثنائية على كافة المجالات، ومجمل التطورات على الساحة الإقليمية، مؤكداً ضرورة التوصل إلى حلول سياسية للأزمات المشتعلة في عدد من دول المنطقة، تحفظ وحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتصون مؤسساتها الوطنية ومقدرات شعوبها.

وصرّح المتحدث باسم الرئاسة المصرية، أنّ الرئيس السيسي أكد أنّ تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي لن تتحقّق إلّا من خلال مفاوضات على أساس حلّ الدولتين، مُجَدِّداً دعم بلاده لحقّ الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وأكد السيسي أنّ "تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي لن تتحقّق سوى من خلال المفاوضات القائمة على أساس حلّ الدولتين"، مشيراً إلى أنّ مصر لن تدخر جهداً لدعم هذه التسوية.

بدوره، أكد بنس أن "الولايات المتحدة تنظر إلى مصر باعتبارها شريكاً استراتيجياً مهماً لواشنطن، وتعول عليها دوماً في الكثير من القضايا والأزمات التي تشهدها المنطقة". وأبدى حرص واشنطن على تطوير التعاون مع مصر في كافة الأصعدة، في ظل أهمية ومحورية دورها في منطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة عازمة على دفع تلك العلاقات نحو آفاق أرحب خلال الفترة المقبلة في ضوء التحديات الكبيرة التي تشهدها المنطقة.

وقال بنس: "إنّ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وصف قرار ترامب بشأن القدس بأنه خلاف بين أصدقاء"، وأضاف بنس في مؤتمر صحفي قبيل توجّهه إلى العاصمة الأردنية محطته الثانية في جولته في المنطقة، أن "الولايات المتحدة ستدعم حلّ الدولتين لإسرائيليين والفلسطينيين إذا وافق الطرفان على ذلك". واعترف نائب الرئيس الأمريكي عقب اجتماعه مع الملك الأردني عبد الله الثاني أنّهما "اتفقا على أنّهما مختلفان" بشأن قرار ترامب حول القدس. من جهته، جدد الملك الأردني، مخاوفه من قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل.

وأكد لنائب الرئيس الأمريكي مايك بنس، أنّ "الحلّ الوحيد للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي هو حلّ الدولتين"، مشدداً على ضرورة أن "تكون القدس الشرقية عاصمة لأي دولة فلسطينية مستقبلية"، وأشار إلى ضرورة حلّ الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧، وقال: "تخشى من ألا يكون القرار الأمريكي بشأن القدس جزءاً من حل شامل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني".

وقالت وزارة الخارجية الأميركية أنها تراجع بشأن موعد نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وكانت الوزارة قد قالت أنّ نقل السفارة الأميركية "سيستغرق سنوات طويلة كون الوزير ريكس تيلرسون سيحتاج إلى إجراء التقييمات الأمنية المفترضة". وأكدت الناطقة الرسمية باسم وزارة الخارجية "هيدر ناورت" أنّ الإدارة ستعجل بطرح خطتها للتقدم السريع من أجل فتح السفارة الأميركية في القدس، التي ستفتح قبل نهاية العام القادم.

وأعلن مايك بنس، أمام كنيست العدو أنّ نقل السفارة الأميركية إلى مدينة القدس، سيكون قبل نهاية العام المقبل، لافتاً إلى أنّ الرئيس ترامب يؤمن بأنّ قراره بنقل السفارة، هو من أجل تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مؤكداً في الوقت ذاته، أن القدس الشرقية، ستكون عاصمة إسرائيل، وقال "إنكم عدتم كما

وعدتم"، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تقف إلى جانبها. وقال بنس: "بإعلان ترامب فإنّه صحّ خطأ الرؤساء الأمريكيين السابقين".

من جهته ركّز بنيامين نتنياهو على الملف النووي الإيراني، وأنّه تحدّث مع بنس عن التحدّيات المشتركة والفرص، وخاصة "التحدّي الإيراني". وقال أنّه يتفق معه حول كون "الاتفاق النووي كارثة"، وأنّه يجب منع النظام الإيراني من حيازة أسلحة نووية، وأنّه يجب تصويب الإخفاقات في "الاتفاق المعطوب"، وقال أنّه إذا اقترحوا تعديلات تجميلية، فإنّ إسرائيل ستدعم موقف الرئيس ترامب، بالانسحاب من الاتفاق، واقترح عقوبات اقتصادية تصيب إيران بالشلل". وشدّد نتنياهو على أنه "يجب على الدول الأوروبية أن تأخذ أقوال ترامب بجدية بشأن إدخال تعديل على الاتفاق النووي".

وآدعى أنّه "مع تقبل الفلسطينيين أكثر لحقيقة العلاقة بين الشعب اليهودي والقدس، فإنّه سيكون بالإمكان العمل على اتفاق تاريخي يوفّر مستقبلاً أفضل للشعبين". وقال مايكل بنس، أنّ مصر والأردن اللتين وقّعتا على اتفاق سلام مع إسرائيل "تدركان التهديد المشترك من جانب إيران". وقال بنس: "أنا الآن في إسرائيل من أجل الاحتفال بالعلاقة بين البلدين. نحن نقف سوياً في معركة ضدّ الإرهاب الإسلامي المتطرّف. سأغادر إسرائيل وكلي ثقة بأنّه مع الرئيس ترامب في البيت الأبيض، ومع القيادة القوية في إسرائيل، فإنّ أفضل الأيام بالنسبة للولايات المتحدة وحليفتنا الغالية إسرائيل سوف تأتي". وقال بنس: "إنّه لشرفٌ عظيم أن أكون في القدس عاصمة إسرائيل"، معتبراً أنّ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل سيساعد في تحقيق السلام. وأضاف: "إننا على أعتاب حقبة جديدة من المحادثات التي تهدف إلى تحقيق السلام، أمل في بزوغ فجر جديد يتم من خلال التوصل إلى حلّ سلميّ بعد عقود من الصراع".

وفي الكنيست أخرج أمن "الكنيست" نواب القائمة المشتركة من الجلسة التي شهدت خطاب نائب الرئيس الأميركي مايك بنس، وذلك في أعقاب احتجاجهم على سياسة الإدارة الأميركية المعادية للفلسطينيين، ورفعهم لافتات كتبت عليها "القدس عاصمة فلسطين".

وجاء في بيان أصدرته القائمة المشتركة أنّ "الولايات المتحدة لم تكن في أي يوم وسيطاً نزيهاً ذا مصداقية، لحلّ القضية الفلسطينية، إلّا أنّ الإدارة الحالية تسجّل ذروة غير مسبوقة بالتبني الكلي لسياسة

اليمين الاستيطاني الإسرائيلي المتطرف، وبنس وترامب وإدارتهما لا يختلفون عن الليكود وكتلة "البيت اليهودي" وليبرمان، وهذه الإدارة تخلت تماماً حتى عن مظهر وادعاء الوساطة المحايدة".

وأكد بيان المشتركة على أنه لا وجود لشريك إسرائيلي للسلام، وأن إسرائيل تتجه نحو حسم الصراع من طرف واحد وقضت على أي إمكانية لمسيرة سلمية، وإدارة ترامب تدعمها بالكامل وتساعد على الحسم عبر تبني الموقف الإسرائيلي بكل ما يخص القدس والاستيطان وما يُسمى بالمصالح الأمنية الإسرائيلية، وعبر العمل على فرض تسوية تُرضي إسرائيل وتتكرر تماماً للمطالب الفلسطينية العادلة.

وأشارت إلى أن محور ترامب ومنتيا هو الأميركي الإسرائيلي أغلق الباب تماماً أمام أي عملية سلمية، والمطلوب اليوم حشد الضغوط على إسرائيل، عبر النضال الشعبي من جهة والعقوبات الدولية من جهة أخرى لإجبارها على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية.

وعقب الدكتور صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على خطاب نائب الرئيس الأمريكي بينس قائلاً: "الحملة الصليبية التي قادها بينس في الكنيسة، جاءت هدية للمتطرفين أينما وجدوا، وأثبت أن الإدارة الأمريكية جزء من المشكلة وليست جزء من الحل"، وأضاف عريقات أن رسالة بينس للعالم كانت واضحة، ومن يخرق القانون الدولي وقراراته ستقوم الإدارة الأمريكية بمكافأته.

وأكدت القوى الوطنية والإسلامية، مقاطعتها لزيارة نائب الرئيس الأمريكي مايك بينس غير المرحب بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعت للإضراب الشامل يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٣/١/٢٠١٨، كما قرّرت الانطلاق يوم الجمعة الموافق ٢٦/١/٢٠١٨ بمسيرات حاشدة في الميادين العامة في القدس بعد أداء صلاة الجمعة للتعبير عن الغضب على كل المؤامرات التي تُحاك ضد قضية الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني.

ووجهت القوى الوطنية والإسلامية، رسالة لنائب الرئيس الأمريكي وللإدارة الأمريكية، قالت فيها: "إننا مستمرّون في نضالنا لنيل كافة حقوق شعبنا بالحريّة وتحقيق دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف".



## المجلس المركزي

عقد المجلس المركزي الفلسطيني الدورة الـ٢٨، في مدينة رام الله بالضفة الغربية للمرة الأولى منذ مارس ٢٠١٥، تحت عنوان: "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين" بحضور حوالي ٩٠ عضو من أصل الأعضاء الـ١٢٠؛ بغياب حركتي حماس والجهاد الإسلامي وفصائل التحالف التي تتخذ من دمشق مقراً لها، وجاء انعقادها عقب قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإعلان مدينة القدس عاصمة للكيان الصهيوني.

قدّم الرئيس عباس في كلمته الافتتاحية خطاب حاد خلافاً عن الخطابات السابقة، خاصة أنه حمل المسؤولية للاحتلال وأمريكا وبعض الأنظمة العربية، وحمل توجّهات مستقبلية لقرارات المجلس المركزي، وتناول الملفات التي تضمنتها الخطابات السابقة، وذلك فيما يتعلّق برفض صفقة "ترامب" وعدم قبول أي مفاوضات مستقبلية برعايتها والتركيز على المقاومة الشعبية، بالإضافة إلى استمرار محاربة الإرهاب ومحاسبة أي دولة تقوم بنقل سفارتها للقدس، وفقاً للقرارات العربية السابقة. وافتقر الخطاب إلى الأدوات والآليات لمواجهة الاحتلال، حيث مال للاستعراض التاريخي.

تضمّن البيان الختامي للمجلس المركزي الفلسطيني في دورته الـ٢٨:

- تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧.
- اعتبار المجلس أن الفترة الانتقالية التي نصّت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة.

وأكد المجلس المركزي أن الهدف المباشر هو استقلال دولة فلسطين، ممّا يتطلّب الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة التي تناضل من أجل استقلالها، وبدء تجسيد سيادة دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ تنفيذاً لقرارات المجلس الوطني، بما فيها إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية دخلت في مفاوضات سرية مع إسرائيل استضافتها العاصمة النرويجية أوسلو وانتهت بإعلان اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ التي أرست استراتيجية جديدة في التعامل مع

الكيان الصهيوني، وتبعاً لاتفاقية أوسلو وبعد خطابات الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل جرى تأسيس حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تستمر خمس سنوات تتوّج بقيام الدولة الفلسطينية.

- قرّر المجلس المركزي وقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، وفكّ علاقة التبعية الاقتصادية التي كرّسها اتفاق باريس الاقتصادي، وذلك لتحقيق استقلال الاقتصاد الوطني، وطلب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومؤسسات دولة فلسطين البدء في تنفيذ ذلك.

وكان المجلس المركزي قرر في آذار ٢٠١٥ إنهاء التعاون الأمني مع إسرائيل، لكن القرار لم يسلك طريقه للتنفيذ.

- أعلن تبنيّه لحركة مقاطعة إسرائيل، ودعوة دول العالم إلى فرض العقوبات عليها لردع انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي، ولجم عدوانها المستمرّ على الشعب الفلسطيني ونظام الأبارتهايد الذي تفرضه عليه. قرّر المجلس استمرار العمل مع جميع دول العالم لمقاطعة المستوطنات الإسرائيلية في المجالات كافة، والتأكيد على عدم قانونية الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي من بداية عام ١٩٦٧.

- أعلن رفضه الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، كما أعلن رفضه أي طروحات أو أفكار للحلول الانتقالية أو المراحل المؤقتة، بما فيها ما تسمّى الدولة ذات الحدود المؤقتة.

- أعلن المجلس إدانته ورفضه قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس والعمل على إسقاطه. واعتبر أن الإدارة الأميركية بهذا القرار قد فقدت أهليتها وسيطاً وراعياً لعملية السلام، ولن تكون شريكاً في هذه العملية إلا بعد إلغاء القرار.

- شدّد المجلس المركزي على ضرورة إلغاء قرار الكونغرس باعتبار منظمة التحرير منظمة إرهابية منذ عام ١٩٨٧، وقرار وزارة الخارجية الأميركية إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن.

- وعلى المستوى الفلسطيني الداخلي كانت أبرز مقررات المجلس المركزي إعلان تمسّكه باتفاق المصالحة الموقع في مايو/أيار ٢٠١١ وآليات وتفاهات تنفيذه وآخرها اتفاق القاهرة ٢٠١٧، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمّل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة وفقاً للقانون الأساسي المعدل، ثم إجراء الانتخابات العامة وعقد المجلس الوطني الفلسطيني بما لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٨.

- كما أكّد حق الشعب الفلسطيني بممارسة كافة أشكال النضال ضدّ الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي والاستمرار في تفعيل المقاومة الشعبية السلمية ودعمها وتعزيز قدراتها.

- وعلى صعيد التحركات الخارجية أكد استمرار العمل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في أراضي دولة فلسطين المحتلة، واستمرار العمل لتعزيز مكانة دولة فلسطين في المحافل الدولية، وتفعيل طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وتقديم الإحالة بشأن مختلف القضايا (الاستيطان، الأسرى، العدوان على قطاع غزة) إلى المحكمة الجنائية الدولية.

- مطالبة الدول العربية بتفعيل قرار قمة عمان ١٩٨٠ الذي يلزم بقطع جميع علاقاتها مع أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتنقل سفارتها إليها، بالإضافة إلى تأكيد المجلس على تمسكه بمبادرة السلام العربية، ورفض أي محاولات لتغييرها أو تحريفها، والإحتفاظ بأولوياتها.

- العمل لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لإطلاق عملية السلام وبالتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان وباقي المجموعات الدولية.

- ودعا المجلس المركزي المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل إنهاء الإحتلال وتمكين دولة فلسطين من إنجاز استقلالها، وممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها بما فيها العاصمة القدس الشرقية.

وتبقى الأنظار تتطّلع إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة التي رفعت إليها توصيات المجلس المركزي من أجل تطبيقها على الأرض. وحمل قادة العدو على خطاب الرئيس عباس، حيث تقدّم سفير الكيان الصهيوني لدى الأمم المتحدة داني دانون، برسالة شكوى للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، يطالب فيها بإدانة ما سمّاه خطاب الكراهية الذي أدلى به الرئيس عباس في اجتماعات المجلس المركزي، وقال في رسالته: "هذه التصريحات تذكّرنا بكل أسف بالكلمات العنصرية، من أسوأ الأنظمة في القرن الماضي" في إشارة غير مباشرة للنازية.

واستغل رئيس كيان العدو، رؤوفين ريفلين، اللقاء بوفد اللوبي اليهودي الأميركي، للتحريض على عباس، واصفاً تصريحاته بأنها "رهيبة"، وأضاف ريفلين: "أن يقول أن إسرائيل هي نتيجة مؤامرة من العالم الغربي لتوطين اليهود في مناطق تابعة للسكان العرب، والقول أن الشعب اليهودي لا علاقة له بأرض إسرائيل، على ما يبدو لقد نسي عباس الكثير من الأشياء وقال بالضبط ما اتهم به منذ سنوات بمعاداة السامية وإنكار المحرقة"، وأنه بسبب هذه التصريحات، لا يوجد حوار بين الجانبين قائلاً: "في كلامه، ينكر عودتنا إلى وطننا،

على الرغم من أن أبو مازن يعلم جيداً أن القرآن نفسه يعترف بأرض إسرائيل كأرضنا، وبدون هذا الاعتراف الأساسي، لا يمكننا بناء الثقة والتقدم".

وتحدّث "نفتالي بينيت" رئيس كتلة "البيت اليهودي" اليمينية المتطرّفة ووزير التربية والتعليم، في اجتماع الكتلة بالكنيست قائلاً: "لقد حان الوقت للتفكير في اليوم التالي ما بعد أبو مازن، ومن المهمّ أنه عندما تنتهي حقبة الدولة الفلسطينية، تبدأ حقبة السيادة الإسرائيلية. أبو مازن ومعه فكرة قيام دولة فلسطينية بطريقتها للابتعاد والزوال والاختفاء من العالم. ويشير سلوكه إلى أنه فقد حقّه بالاستقلال".

من جانبه، ردّ وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، غلعاد إردان، من حزب الليكود الحاكم، على الخطاب: "أبو مازن يدمّر كل احتمالات السلام، واختار التحريض ضد إسرائيل والتراث اليهودي بدلاً من الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل. سيتابع أبو مازن عملية التدمير، وفي المقابل سنعرّز سيطرتنا".

أمّا وزير الحرب، أفيغدور ليبرمان، فقال أنّ هذا الخطاب يمثّل "تدميراً لسياسة أبو مازن ويشير إلى فقدان السيطرة، وفقدان دعم العالم العربي المعتدل، والتخلّي عن المفاوضات. لاحظوا ما يحدث بين أبو مازن والعالم العربي، حيث يوضح العالم العربي لرئيس السلطة أنه يفضل الولايات المتحدة عنه. يتمتّع أبو مازن بالدعم المالي الذي يقّمه رئيس الولايات المتحدة، لهذا فإن إدارته غريبة من وجهة نظري. فهو لا يفهم أن لا بديل للولايات المتحدة، ليس له ولا لإسرائيل فحسب، بل لكل العالم المعتدل". وأضاف ليبرمان: "لقد بدأ عباس سعيه إلى خوض مواجهة سياسية مع إسرائيل. إنه يعتقد أنه يحظى بأكثرية تلقائية في كل المؤسسات العالمية، لهذا يتوجّه إليها خلافاً لكل الاتفاقات بيننا. بالإضافة إلى ذلك، يناشد شتّى مواجهة، ونحن نشاهد أن هناك مظاهرات يشارك فيها أشخاص مقابل الأجر. يجري الحديث عن مظاهرات يرأسها ويشجّع المشاركة فيها، مُصدراً تعليماته مباشرة".

بدورها، عبّبت عضو الكنيست الإسرائيلي، تسيبي ليفني، التي شغلت، أيضاً، منصب رئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين في عام ٢٠٠٧، ردّاً على الخطاب حيث قالت: "أبو مازن يتنازل عن دولة فلسطينية، لكننا لن نتخلّى عن دولة ذات أغلبية يهودية قويّة ولديها حدود مع الفلسطينيين. علينا أن نسعى إلى تحقيق هذا الهدف، مع الفلسطينيين أو دونهم".

**وعن ردود الفعل الفلسطينية:**

فقد إعتبرت حركة "فتح" على لسان عضو لجنتها المركزية، عزام الأحمد، أن الخطوات العملية لقرارات المجلس المركزي ستأخذ مجراها على الفور من قبل اللجنة التنفيذية، لكن تحتاج إلى بعض الوقت لتنفيذها، مؤكداً أنها تعتبر ملزمة على الجميع منذ تاريخ إصدارها. وأشار إلى أنه يجب تنظيم وترتيب العلاقة من جديد بين دولة فلسطين و"إسرائيل"، وأن الاعتراف يجب أن يتم بين دول وليس بين حركة تحرر ومنظمات وأحزاب مع دول.

ورأت حركة حماس أن الاختيار الحقيقي لما صدر عن المجلس المركزي، هو الإلتزام بتنفيذها فعلياً على الأرض ووضع الآليات اللازمة لذلك. وشددت على أن من الأولويات، هو ترتيب البيت الفلسطيني وفق إتفاق المصالحة، الموقع في القاهرة في العام ٢٠٠٠، والتصدي لمتطلبات المرحلة الهامة من تاريخ القضية الفلسطينية والصراع مع الاحتلال.

من جهتها، دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إلى ضرورة أن تباشر اللجنة التنفيذية للمنظمة العمل فوراً على وضع الإجراءات ورسم الآليات الضرورية للبدء بتطبيق ما قرره المجلس المركزي، حتى لا يكون مصيرها كمصير قرارات دورة ٢٠١٥/٣/٥، والتي ظلت معلقة لحد الآن. ووصفت القرارات بأنها قرارات غامضة وناقصة، وتحتمل التأويلات والتفسيرات المتناقضة، ولن تخدم مسيرة الشعب ونضاله وقدراته على التصدي للإستحقاقات التي تجابه القضية، وقد أثبتت التجارب النضالية أن مثل هذه العبارات شكّلت على الدوام منفذاً لتهرب القيادة الرسمية الفلسطينية من الإلتزام بالتوافقات الوطنية التي يتم التوصل إليها في إطار مؤسسات منظمة التحرير.

واعتبر أحمد مجدلاوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أن قرارات المجلس تصبح نافذة وملزمة في اللجنة التنفيذية للمنظمة منذ صدورها، وعلى اللجنة التنفيذية الإسراع بالتطبيق والدعوة لعقد اجتماع لوضع خطة عمل وآليات تنفيذ، وتمويلها لبرنامج عمل للمرحلة السياسية المقبلة. ورأى أن هناك قرارات ملموسة بحاجة لإتخاذ خطوات مباشرة للتطبيق، كما أن هناك

قرارات متّصلة ومرهونة بأطراف إقليمية ودولية، وبحاجة لعمل سياسي وجهد وقت طويل، كالمطالبة بعقد مؤتمر دولي للسلام.

وقالت حركة حماس أنّ الاختبار الحقيقي لقرارات المجلس المركزي هو الالتزام بتنفيذها فعلياً على الأرض، ووضع الآليات اللازمة لذلك. وقال الناطق باسم الحركة، فوزي برهوم، أنّ في مقدّمة الآليات ترتيب البيت الفلسطيني وفق اتفاق القاهرة ٢٠١١، والتصدي لمتطلّبات المرحلة الهامة في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع مع الاحتلال.

أما حركة الجهاد الإسلامي، فأكدت أنّها كانت تأمل أن يُصدر المجلس المركزي لمنظمة التحرير قرارات أكثر قوّة ووضوحاً، وقال خالد البطش، مسؤول العلاقات الوطنية في الحركة، "كنا نأمل أن يصدر عن المركزي قرارات أكثر قوّة ووضوحاً، لكن ما صدر من توصيات تحمل لغة يجب على المركزي متابعتها بهدف تنفيذ القرارات ووضع الآليات الضرورية لها"، مؤكّداً على ضرورة تنفيذ القرارات المتعلقة بتحقيق المصالحة ووقف التنسيق الأمني وإلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية والتأكيد على سحب الاعتراف بإسرائيل. ولفت إلى أنّ بيان المركزي "لم يُلغِ العملية السياسية (التسوية) بل اعتبرها قائمة على أساس البحث عن راعٍ جديد لها"، مطالباً بحماية الثوابت، وليس تحسين شروط التفاوض وصولاً لترتيب البيت الفلسطيني وفق اتفاق القاهرة ٢٠٠٥ و٢٠١١.

من جهته، أعلن عمر شحادة، القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التحفّظ على البيان من الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحزب فدا، وحركة المبادرة الوطنية. وأرجع سبب التحفّظ إلى "عدم اعتماد البيان لغة حاسمة وواضحة، واللجوء للغة حمّالة أوجه"، وأشار إلى أنّ الجو العام الذي صدر فيه البيان "عكس لغة تراوح بين منطقتي الانتظار والتحايل اللغوي في الرد على الواقع، خاصّة في ما يتعلّق بالمأزق الإستراتيجي الذي تعيشه القضية الفلسطينية". وأضاف: "لم يكن هناك قرار واضح بإنهاء اتفاق أوسلو، وسحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني معها، ووقف التبعية الاقتصادية". و"تكليف اللجنة التنفيذية بتنفيذ

القرارات يثير مخاوف من الدخول في دوامة الانتظار والعودة بها للمجلس المركزي من جديد، واستمرار سياسة المراوحة".

## الأونروا

في إطار ضغوط الإدارة الأمريكية على الجانب الفلسطيني، أعلنت الولايات المتحدة أكبر مساهم في أونروا أنها ستحجب ٦٥ مليون دولار من ١٢٥ مليون دولار كانت تخطّط لإرسالها إلى الوكالة التي تحصل على تمويلها بالكامل تقريباً من مساهمات تطوعيّة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وشكّك الرئيس الأميركي دونالد ترمب في قيمة مثل هذا التمويل. وقالت وزارة الخارجية الأميركية أن الوكالة بحاجة لتنفيذ إصلاحات لم تحددها، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تسعى الإدارة إلى دفع أطراف دوليّة أخرى إلى الحدو حذوها، في موقفٍ ينسجم مع توجّهات نتنتياهو الذي يرى أنّ الأونروا هي التي تعرقل حلّ مشكلة اللاجئين وتساهم بتأبيدها، وقد لقي هذا القرار استنكاراً من الفلسطينيين وجرت المزيد من التحركات الراضية، خاصة أنّ ذلك ترافق مع تقليصات قامت بها الأونروا على مستوى الخدمات التي تقدّمها للاجئين خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من الحصار منذ أكثر من عشر سنوات.

وقد حذرت وكالة (أونروا) من أن قرار واشنطن يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ويعرّض حياة ملايين اللاجئين لمخاطر كثيرة، وقال المفوض العام لأونروا "بيير كرينبول" الذي وصل إلى غزة لإطلاق حملة دوليّة غير مسبوقه أطلقت عليها اسم "الكرامة لا تقدّر بثمن" لمواجهة التحديات وتقليصات الدعم الأمريكية. وطالب المفوض العام للأونروا "بيير كرينبول"، الجميع بالانضمام والتبرّع لحملة وكالة الأونروا، مشيراً إلى أنّ تفويض وكالة الغوث محمي من الأمم المتحدة وليس للبيع وتمّ تأييده بغالبية ١٦٧ دولة.

إنّ الخطط الأميركية لتقليص المساعدات للوكالة مفاجئة ومضرة، وستؤثر أيضاً على الأمن الإقليمي في وقتٍ يشهد العديد من المخاطر والتهديدات في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة ذلك الخطر المتمثّل في إزدياد التطرّف، وإنّ على العالم أن يسأل نفسه هذا السؤال: هل يحتاج الشرق الأوسط لمزيد من عدم الاستقرار؟ وقال أن "الوكالة تقدّم خدماتها في التعليم الأساسي لحوالي ٥٢٥ ألفاً من الطلبة الفلسطينيين في أكثر من ٧٠٠ مدرسة تابعة لها، فضلاً عن توفير مساعدات غذائية ونقدية طارئة لما يقرب من ١,٧ مليون لاجئ"،

وأنها توفّر "الرعاية الصحية الأولية لثلاثة ملايين آخرين بما في ذلك الرعاية السابقة للولادة، وضمان الكرامة والأمن البشري لحوالي ٥,٣ مليون لاجئ، وهم جميعهم معرّضون للخطر الآن نتيجة للتمويل المحدود".

وقال: "العام الماضي تلّقت أونروا ٣٦٣ مليون دولار من واشنطن... لكن دعوني أؤكد هنا، أنه حتى إن لم توجد أونروا أصلاً فإن الفلسطينيين لن يستسلموا أبداً ولن يتخلّوا عن كرامتهم أو عن عدالة قضيتهم"، ولمواجهة هذه المسؤولية والمحافظة على عملياتها ومواجهة الأزمة المالية الأكبر في تاريخ أونروا، دعا المفوض العام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاتخاذ موقفٍ والإنضمام للأونروا في رسالتها للاجئي فلسطين بأن حقوقهم ومستقبلهم تحظى بقدر كبير من الأهمية. ودعا الدول المضيفة والمانحين إلى الالتفاف تائيداً للوكالة والإنضمام لها في خلق مبادرات وتحالفات تمويل جديدة لضمان أن يستمر الطلاب من اللاجئين الفلسطينيين بالحصول على التعليم في مدارسنا والحفاظ على كرامة لاجئي فلسطين وأطفالهم وعائلاتهم من خلال جميع خدماتها، وإطلاق حملة تبرّعات عالمية خلال الأيام القليلة القادمة لتشكل تمثيلاً وإطاراً للالتزام الشامل في الحفاظ على مدارسنا وعياداتنا مفتوحة خلال العام ٢٠١٨ وما بعده. وأكد أنّ أبواب المدارس ستبقى مفتوحة، وأنّ جميع المرضى والمنتهيين من الخدمات الاجتماعية والإغاثية ومن برنامج التمويل الصغير وكافة أشكال الدعم الأخرى، سوف تستمرّ الرعاية والمساعدة التي هي من حقكم.

وقال نحن نشهد صراعاً وعنفاً واستقطاباً مستمراً في منطقة الشرق الأوسط ممّا يؤثّر على حياة الملايين من الأشخاص. ونشهد على عالم يسوده الغضب عوضاً عن الثقة وهو عالمٌ تتحكّم فيه القوة، في معظم الأحيان، وليس العدالة. إنه عالم يولي قيمة أكبر لما يفرّق عوضاً عن ما يوحد ويشمل الكلّ ويجمع بينهم.

إنّ الحالة التي يعيشها العالم وأوضاع لاجئي فلسطين حساسة للغاية، وعلى قدرٍ من الأهمية لا تسمح لنا بأن ننغمس في السخرية والتشاؤم أو اليأس. إنّ الأونروا تمثل الأمل واحترام الحقوق والكرامة. عندما تصعب الأمور، فإنّ تصميمنا سيزداد بالمقابل، وعندما يبدو أن الطريق مجهولة فعلينا أن نسخر كل طاقاتنا للبحث عن مسارات جديدة، وحتى عندما تصبح بعض الأمور المسلّم بها غير مؤكدة، فإنّنا ننظر إلى الأفق ونبحث عن حلول مختلفة. وأضاف: "دعونا نستمدّ قوتنا من اللاجئين الفلسطينيين والذين يعلموننا في كل يوم بأنّ اليأس ليس خياراً وأنّ الأونروا لن تياس أيضاً. إنني أدعوكم للوقوف إلى جانبنا".



ومن جهتها أكدت الحكومة البلجيكية، أنها خصّصت مبلغ ١٩ مليون يورو أي ما يقابل (٢٣ مليون دولار) لمساعدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، للاطلاع بمهامها في تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، وجاءت هذه الخطوة البلجيكية، بعد إعلان الولايات المتحدة تجميد ٦٥ مليون دولار من مساهماتها في ميزانية (أونروا). أعربت فرنسا عن أسفها لقرار الولايات المتحدة الأميركية تجميد جزء من مساهماتها إلى برنامج الأمم المتحدة المخصّص لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، عبر (أونروا). وأعربت عن الأمل في التمكن من تسديد هذه المساعدات المالية، مشددة على أنه من شأن هذا القرار أن يفاقم المصاعب الماليّة التي يعاني منها البرنامج، وأكدت استمرار دعمها، وناشدت شركاءها على متابعة حشد جهودهم، من أجل مساعدة الوكالة على مواصلة إنجاز مهامها. وأعلنت حكومة السويد دفع ٥٨ مليون ونصف مليون دولار، لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

وقال وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأدنى، اليستير بيرت، أنّ بلاده ستظلّ ملتزمة بدعم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ونقل ٥٠ مليون جنيه استرليني للسنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨. وبحثت اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة (أونروا)، في العاصمة الأردنية عمان، الوضع المالي للوكالة، على وقع تحرك أردني فلسطيني، بالتنسيق مع الأطراف الدولية، لإنقاذ ميزانيتها من الأزمة المالية الخانقة التي تمرّ بها، وقالت أنّ المباحثات "تناولت تبعات القرار الأميركي، ومدى تأثيره على حجم الخدمات، التعليمية والصحية والإغاثة الاجتماعية، المقدّمة لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني"، منهم زهاء مليوني لاجئ بالأردن، بنسبة ٤٢ % تقريباً. ونوّهت إلى أنّ "الجهود الأردنية- الفلسطينية، بالتنسيق مع الأطراف الدولية، تقود تحركاً نشطاً "لإنقاذ" ميزانية (أونروا) من وضعها الراهن، عبر تأكيد ضرورة تقديم الدعم المناسب للوكالة حتى تستطيع الاستمرار في عملها وتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين".

وفي غزة أعلن النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، أشرف جمعة، عن نيّته تشكيل لجنة من رجال الأعمال من أجل إنشاء صندوق وطني لدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، لمواجهة قرار الرئيس الأميركي ترامب تقليص المساعدات المقدّمة للمنظمة الدولية موضحاً أنّه تمّ التوافق مع شخصيات وقيادات وطنية من الداخل الفلسطيني والخارج بشكلٍ مؤقتٍ لدعم "الأونروا" ومنع انهيارها.

ومن جهةٍ أخرى نقلت القناة السابعة التابعة للمستوطنين عن **تسيبي هوتوبيلي** نائبة وزير الخارجية، أنّها خاطبت السفراء والدبلوماسيين الإسرائيليين بأن يعمّموا في لقاءاتهم السياسية التوجّه القائل بأن عهد الأونروا قد انتهى للأبد، وأن موضوع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس يجب أن يكون في صدارة اهتماماتهم في تحركاتهم الدبلوماسية. وأضافت خلال مؤتمر لسفراء إسرائيل في دول الشرق الأوسط، وأوروبا، والولايات المتحدة، عقد في وزارة الخارجية، أن هذين الموضوعين يجب أن يكونا عنوان العمل الدبلوماسي الإسرائيلي خلال العام الجاري ٢٠١٨، وهو العام السبعين لقيام إسرائيل. وطالبت الدبلوماسيين العاملين لدى دول تقدّم تبرعات مالية للأونروا، بأن توجّه أموالها هذه لمنظمات إنسانية أخرى غير الأونروا، والتوقّف عن ترويج فكرة حق العودة للاجئين الفلسطينيين لأنها تعمل على تأبيد الصراع معهم.

وأضافت: "طالما أنّ اللاجئين الفلسطينيين يحملون بالعودة إلى مدن يافا وعكا واللد والرملة، فإنّهم يتطلّعون لتخريب دولة إسرائيل، زاعمةً أن هذه الأفكار لا تتناسب مع المعايير الدولية لفكرة اللجوء التي لا تتوارث عبر الأجيال الإنسانية، ولا تخدم الدول المتطلّعة إلى إنهاء الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين".

والجدير بالذكر أن الأونروا تشكّلت في ٨ - ١٢ - ١٩٤٩ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢؛ و بدأت بأعمالها بصورة رسمية في أيار عام ١٩٥٠، وكانت مهمتها تشغيل وتوفير الإغاثة وتيسير الوصول لحل لوضع اللاجئين تمهيداً لعودتهم، وبالتالي هي مؤقتة، وأعقب قرار تشكّل الأونروا قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الذي أكد على حق العودة والتعويض، بعد أوصلو وضعت الأونروا خطة مفصلة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه وفق المفاوضات التي كانت سائرة في ذلك الوقت.

وكانت الباحثة الأمريكية "دونا آرزت" ذكرت عام ٢٠٠١ في بحثٍ مطوّلٍ تشكّل الرؤية الأمريكية لحلّ قضية اللاجئين على الشكل التالي:

- منح الفلسطينيين جنسيّة مزدوجة من قبل السلطة الفلسطينية والدول المضيفة.
- يتلقّى اللاجئون الفلسطينيون الذين تمّت إعادة توطينهم مساعدات ومخصّصات مالية عبر صندوق دولي ينشأ لهذه الغاية .
- إستيعاب إسرائيل ل ٧٥ ألف لاجئ فلسطيني من لبنان.
- يصبح اللاجئون مواطنين دائمين كاملي المواطنة أي ليسوا مقيمين في الدول المعنية.

ويُتضح ممّا ذُكر أنه يجري التعامل مع قضية اللاجئين "بالمفرق"، أي تقسيمهم لجماعات متفرقة والمسّ بوحدهم، دون الإشارة لحقوقهم السياسية ولا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يشكّل المرجعيّة القانونيّة، إلى جانب قرار ١٨١؛ واقتصر التعامل مع موضوع اللاجئين من جهة إنسانية فقط، دعم مالي ومخصصات مالية؛ حتى رقم ٧٥ ألف إختلفت إسرائيل حوله وفسّرتّه بأنّه مناط فقط بمواليد فلسطين قبل عام ١٩٤٨؛ أي من المسنّين بدون زيادات سكانيّة مرتقبة؛ والتركيز على قضية اللاجئين ومحاولات تبديدها، بإختصار لأنها تشكّل جوهر القضية الفلسطينية؛ هناك محاولات أمريكية وإسرائيلية وبدعم من بعض العرب إلى إصدار قرار أممي بتقاعد الأونروا؛ عبر تجفيف الدعم وبشكلٍ متدرّج عبر مراحل متعدّدة، للوصول إلى صيغة أمر واقع وهي نقل ملفات اللاجئين الفلسطينيين من مسؤوليّة الأونروا إلى ملاك المفوضيّة العامّة للاجئين الدولية، بحيث يصبح اللاجئ الفلسطيني يعامل مثل أي لاجئ في العالم، أي إخراج اللاجئ الفلسطيني من خصوصيته وقضيّته السياسيّة. وفي هذا الإطار إتّخذت المفوضيّة العامّة للاجئين الدولية قراراً "غير مُعلن" بضمّ اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان مقابل معونات، وهناك هجوم متواصل من إسرائيل على الأونروا تبنّته إدارة ترامب، تتّهمها بأنّها تحرّض على العنف وعلى الإرهاب، "في إشارة لمناهج التعليم". وهو ما يدعو أولاً للتأكيد على وحدة اللاجئين الفلسطينيين؛ وأن لا يترك لاجئي سوريا ولبنان عرضة للتصفية، إلى جانب التركيز على خطاب العودة وهو خطاب قانوني وسياسي للتصدّي والإعتراض على كل المشاريع التي تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين. وعليه فإنّ إحالة الأونروا للتقاعد يعتبر مسّ سياسي إجتماعي إغاثي بمستقبل اللاجئين الفلسطينيين، فالتقليصات في الخدمات نتيجة توقف الدعم الأمريكي والذي يشكّل نصف موازنة الأونروا، يشكّل صدمة وكارثة إنسانية في منطقة منكوبة كقطاع غزة.

### المصالحة

عاد تبادل الاتّهامات بين حركتي حماس وفتح وحكومة رام الله؛ مؤذناً بمراوحة المصالحة في هذه المرحلة، ما يشير إلى أنّ الملف عاد إلى الجمود مجدّداً، وسط توقّف الاتصالات المصرية منذ ما قبل عزل اللواء خالد فوزي رئيس جهاز المخابرات العامة، رغم التأكيدات المصرية بأنّها لم تتخلّ عن رعاية المصالحة، وسط انشغال مصري بالتحضير للانتخابات الرئاسية.

وفي إطار تبادل الاتهامات والسجلات دعت حركة حماس لرحيل حكومة التوافق، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تحاكي هموم الشعب الفلسطيني وتطلعاته. وقال المتحدث باسم حركة "حماس" عبد اللطيف القانوع: "إن الحكومة عجزت عن حلّ الأزمات ورفع العقوبات بتبنيها مواقف عباس وإجراءاته العقابية ضد أهلنا في غزة"، وأضاف: "لم تعد حكومة توافق وإنما حكومة الحزب الواحد بعد أن حرفت مسارها ولم تنل ثقة التشريعي واستبدل الرئيس ٧ من وزرائها دون تشاور".

وقالت حماس في بيان لها أن الاتهامات ضدها تهدف إلى التضليل وتسميم الأجواء وقلب الحقائق والعودة بملف المصالحة إلى مربع الصفر للتغطية على فشلها في القيام بمهامها وواجباتها تجاه أبناء قطاع غزة. وأشارت الحركة إلى صوابية موقفها المؤكّد على ضرورة رحيل هذه الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية تلبي طموحات شعبنا وتواجه متطلبات المرحلة.

وأكدت حماس، أنها قدّمت كل ما يلزم من استحقاقات المصالحة ومتطلباتها وتعاطت بإيجابية عالية ومسؤولية وطنية من أجل تحقيق هذا الهدف، مضيفاً أن "حكومة الحمد لله لن تغلح في استدراجنا إلى مربع المناكفات والترشق الإعلامي"، لاسيّما أن قضيتنا الوطنية برمتها مهدّدة بالخطر من الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية". وطالبت الحكومة القيام بواجباتها وتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه أبناء شعبنا في الضفة وغزة على حدّ سواء، وإنهاء العقوبات المفروضة على القطاع بدلاً من العبث بمشاعر أبناء شعبنا الفلسطيني في ظلّ التحدّيات الجسام التي باتت تعصف بالقضية الفلسطينية.

وكانت حكومة التوافق قد شنت هجوماً حاداً على حركة حماس، محمّلة الحركة المسؤولية عن تعطيل المصالحة. وأكدت الحكومة أن التمكين لن يتمّ إلا بشكلٍ كاملٍ ومستوفٍ لكافة شروطه، وشدّدت أنّ الجهة المعطّلة هي التي تتحمّل المسؤولية الكاملة عن معاناة أهلنا في قطاع غزة، وهي التي تتحمّل المسؤولية كذلك عن تعطيل مسيرة المصالحة وإعادة الوحدة للوطن ومؤسساته. وقال قيادي في حركة حماس أنّ هناك ثلاثة خطوط حمراء لن تتخلّى عنها الحركة، في سياق عملية المصالحة الحالية، وأن حماس ستمضي في المصالحة رغم الصعوبات التي تعترضها، وأضاف أن الخطوط الحمراء التي تتمسك بها حماس تتمثّل في (سلاح المقاومة وملف الموظفين وأمن غزة)، مشيراً إلى وجود محاولات لسحب سلاح المقاومة، في إطار عملية المصالحة، مشدداً على رفض حماس تغيير معادلة الأمن في غزة، وأن حركة حماس لن تعود لتحكم قطاع غزة.

من جهته أكد القيادي في حركة حماس محمود الزهار، أن حماس التزمت باتفاق المصالحة وسلّمت الوزارات والمؤسسات للحكومة، وأن فتح لم تلتزم باستحقاقات اتفاق المصالحة، مطالباً مصر إعطاء شهادتها حول من يعطلّ المصالحة، وشدّد أن "سلاح المقاومة غير قابل للحوار أو التسليم وحماس متمسكة بخيار المقاومة بكافة أشكالها لتحرير فلسطين".

من جهته عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أكد ضرورة الإسراع أكثر بخطوات تحقيق المصالحة، وقال: "حماس هي المسؤولة الأولى عن تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه في القاهرة، لأنه حتى الآن ما زالت ما سُمّيت باللجنة الإدارية قائمة على الأرض في الوزارات، والقائمون عليها ما زالوا يعملون عكس تعليمات الوزراء"، والحكومة لم تتمكن حتى الآن من الجباية المالية في غزة واللجنة الإدارية ما زالت تعمل. وما تمّ إنجازه من اتفاق القاهرة لا يشكّل الحد الأدنى، وجدّد تأكيده على أن القيادة الفلسطينية، متمسكة بالمصالحة الوطنية، وبالاتفاقات التي وُقعت بهذا الخصوص، وأنها لا تريد اتفاقاً جديداً، ودعا حركة حماس إلى احترام قرارات حكومة الوفاق الوطني واللجنة الإدارية الخاصة بالموظفين.

ومن جهةٍ أخرى أنهت اللجنة الإدارية أعمالها بعد سلسلة اجتماعات عقدها في غزة ورام الله لمعالجة وضع الموظفين في قطاع غزة بشكلٍ عام. وقال نائب رئيس الوزراء زياد أبو عمرو، أن اللجنة القانونية الإدارية أوصت بملئ الشواغر واستيعاب من جرى تعيينهم بعد ١٤-٦-٢٠٠٧ حسب الاتفاق الذي جرى توقيعه في القاهرة، وإمكانيات الحكومة وإنجاز بقية الملفات الأخرى، وشدّد على أن العملية ستكون بشكلٍ متدرّج حتى لا ننتقل على كاهل الجهاز الإداري في السلطة، مؤكداً أن رئيس الوزراء رامي الحمد الله، أبلغ اللجنة أنّه سيعمل في الفترة القادمة من أجل استيعاب بضعة آلاف من الخريجين الجدد والعاطلين عن العمل في قطاع غزة.

وقرّرت اللجنة الإدارية تشكيل لجنة فنيّة تقوم بالإعداد لملئ الشواغر واستيعاب هؤلاء الموظفين وتصنيفهم في الوزارات المختلفة، مع مراعاة المراكز القانونية وتواريخ التعيين طبقاً لقاعدة البيانات الخاصة بهم.

**البحث عن راع جديد**

في إطار مواجهة توجّهات الرئيس ترامب، واستناداً لتوجّهات المجلس المركزي في دورة انعقاده الـ ٢٨؛ بدأت القيادة الفلسطينية استراتيجية مضادة لمشروع ترامب، ولصفقته التي أسماها "صفقة القرن" والتي انطلقت بموضوع القدس، وانتقلت على موضوع وكالة الغوث في محاولة لإزاحة ملف اللاجئين، ورفض فكرة الدولة الفلسطينية، أي حلّ الدولتين، ورفض وقف الاستيطان وإزالته، بحيث يعزل الأصول والمرجعيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة من أمام "صفقة القرن".

وكشف وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية، تيسير جرادات، عن خطوات لتنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، ومن ضمنها التوجّه لمجلس الأمن والحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، والتوجّه للمحكمة الدولية، وأن التحرك الفلسطيني على المستوى الدولي يأتي في مسارين، "الأول سياسي، وهو ذلك الذي يتحرك فيه الرئيس محمود عباس لإيجاد رعاية دولية لعملية السلام، بعيداً عن الرعاية الأميركية والمسار الآخر، هو الذهاب لمجلس الأمن الدولي لرفع المكانة القانونية لفلسطين إلى مرتبة دولة"، وتكرار الذهاب لمجلس الأمن الدولي مراراً، حتى الحصول على العضوية الكاملة. وفي حال فشل مجلس الأمن في التصويت، التوجّه إلى الجمعية العامة، وطلب اجتماع تحت بند (متحدون من أجل السلام) لطلب توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني".

وبدأ الرئيس عباس، جولة عربية وأوروبية من أجل العمل على إيجاد آلية دولية لرعاية عملية السلام، والهدف توفير رعاية دولية جديدة للعملية السياسية، بمشاركة الدول الكبرى، على رأسها الأوروبية، وروسيا والصين. وقال الرئيس عباس: "إنه مهما حصل من عقبات في طريق الحل السياسي، فلن يثنينا أي شيء، فالطريق الوحيد هو المفاوضات مع إسرائيل بإشراف دولي، وسنعمل على محاربة الإرهاب والعنف والتطرف، على كافة المستويات محلياً وإقليمياً ودولياً. وأضاف الرئيس خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده في بروكسل مع المفوضية الأوروبية فيديريكا موغيريني: "ملتزمون بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، ونطالب إسرائيل بالالتزام بتلك الاتفاقيات وليس فقط أن نلتزم نحن"، موضحاً: "نريد أن يتم تطبيق القرارات الدولية، الموجودة في سجلات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومجلس الأمن". وأضاف: "مع كل التقدير لمواقف أوروبا التي نعتبرها شريكاً وصديقاً حقيقياً، والاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء الذين يساهمون في بناء مؤسسات دولة فلسطين، وبنينا مؤسسات دولة كاملة في الأراضي الفلسطينية، ونحافظ على ذلك، ونريد أن نستمر في هذا البناء، لذا طالبنا دول الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بدولة فلسطين، وهذا الاعتراف لن يكون عقبة في طريق

السلام، وإنما يشجّع الشعب الفلسطيني على الأمل وانتظار السلام، والتمسك بثقافة السلام التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني منذ زمن". وقال: "نحن أيضا ملتزمون بالاتفاقيات مع إسرائيل، إلا أننا نطالب إسرائيل بأن تؤدي دورها أيضاً بالالتزام بما وقع، إذ لا يجوز أن تكون الاتفاقيات ملتزم بها فقط من طرف دون آخر، نحن نبينا مؤسسات دولة كاملة متكاملة نريد أن نحافظ عليها بكل ما أوتينا من قوة، حتى نصل إلى حلّ الدولتين، دولة فلسطين ودولة إسرائيل تعيشان جنباً إلى جنب بأمن واستقرار".

وأكدت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، للرئيس عباس، خلال اجتماع في بروكسل، أنّ الاتحاد يدعم تطّعه لأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية. ودعت موغيريني، فيما بدا أنه إشارة خفية لاعتراف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالقدس عاصمة لإسرائيل، الضالعين في العملية للحديث والتصرّف "بحكمة" وإحساس بالمسؤولية.

وكشف وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، بما أنّ قرار ترامب قد غير قواعد اللعبة، فإنّ عباس توفّع من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي المبادرة والاعتراف بشكلٍ جماعي بدولة فلسطين كوسيلة للردّ على قرار ترامب، وأضاف: "إذا أراد الأوروبيون أن يلعبوا دوراً فإن عليهم أن يكونوا منصفين في تعاملهم مع الطرفين، وهذا ينبغي أن يبدأ بالاعتراف بدولة فلسطين".

ويقول دبلوماسيون ومسؤولون في بروكسل أن الاعتراف بدولة فلسطين اليوم أمر مستبعد، وأفضل ما قد يأمل عباس إنجازه هو تحقيق تقدّم باتجاه عقد "اتفاقية شراكة" مع التكتّل، وقال المالكي إنه في حين أنّ السلطة الفلسطينية "جادة جداً" حول اتفاقية كهذه، فإنّها أيضاً تتوفّع الاعتراف بها رسمياً كدولة.

ونقلت القناة العاشرة الإسرائيلية، عن مسؤولين كبار في حكومة العدو، أنه من المتوقع أن تُعلن سلوفينيا الاعتراف بفلسطين دولة مستقلة وذات سيادة، خلال الأسابيع القادمة، وأنّ دولاً أوروبية تتّجه نحو الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين، كردّ فعل رافض لإعلان الرئيس ترامب، القدس عاصمة لإسرائيل. ومع بدء إجراءات نقل السفارة من تل أبيب، وبحسب المصادر ذاتها فإنّ ثلاثة دول أخرى على الأقل في الاتحاد الأوروبي، تدرس الخطوة ذاتها، وهي لوكسمبورغ وإيرلندا وبلجيكا. وكان وزير خارجية لوكسمبورغ، قد دعا إلى تشكيل جسم أوروبي مكوّن من مجموعة دول تقوم بالاعتراف بدولة بفلسطين، وحاول إقناع فرنسا بتولي زمام المبادرة،

وقد أطلع وزير الخارجية الإيرلندي، الذي زار إسرائيل مؤخراً، محاوريه في القدس، على أن إيرلندا تدرس بجدية الاعتراف بفلسطين كدولة.

وأكد مسؤولون للقناة الإسرائيلية العاشرة أن الحكومة البلجيكية تنظر بجدية في الاعتراف بفلسطين، ونقلت القناة عن مسؤول في الحكومة قوله، أن "الموقف الإسرائيلي هو أن الاعتراف بدولة فلسطينية، خارج إطار تسوية، يضرّ بفرص التوصل إلى السلام ويجعلها بعيدة المنال".

وذكرت صحيفة "لوموند" الفرنسية، أن فرنسا تعمل في مقرّ الاتحاد الأوروبي في بروكسل لتحسين وضع السلطة الفلسطينية في الاتحاد دون الاعتراف بها كدولة؛ ويقترح الفرنسيون أن يوقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية تجارة حرة مع السلطة الفلسطينية على غرار الاتفاق الذي وقع في الماضي مع إسرائيل.

### الوضع الداخلي للكيان

في جديد الحياة السياسية في كيان العدو، برزت مواقف وتوجهات جديدة لحزب العمل عبر عنها رئيس الحزب الجديد "آفي غباي"، بينما أشارت استطلاعات الرأي إلى تقدّم حزب "هناك مستقبل" على "الليكود"، في مؤشرٍ يحتلّ تغيّر في موازين الكتل في أي انتخابات قادمة، ولهذا يجهد نتنياهو لتحقيق مزيد من المكاسب التي تُضاف له انتخابياً وتبعد عنه شبّهات قد توصله إلى القضاء، وهو يعطي كثيراً لليمين الديني والقومي خاصة في الاستيطان والقدس لضمان تأييدهم الانتخابي، وسط خشية من تمرد للجيش على خلفية سياسات اليمين وخطر التحوّل إلى خيار الدولة الواحدة التي تقود إليها سياسات نتنياهو، ومظاهرات الاحتجاج على الفساد. وفي هذا الاتجاه بيّن استطلاع خاص، أجره موقع "واللا" الإخباري الإسرائيلي، في ٧-١-٢٠١٨، من قبل "بانلز بوليتيكس"، ونشرت نتائجه مساء يوم ١٩-١-٢٠١٨، تراجع قوة حزب الليكود الحاكم بقيادة نتنياهو، لصالح حزب "يش عتيد"، بقيادة يائير لبيد، بفارق مقعد واحد. وأظهر الاستطلاع أنه في حال جرت الانتخابات اليوم، فإن كتلة "يش عتيد" تحصل على ٢٥ مقعداً، بينما يحصل الليكود على ٢٤ مقعداً، ويحصل "المعسكر الصهيوني"، برئاسة آفي غباي، على ١٥ مقعداً ويكون في المكان الثالث. وتحصل كتلة "البيت اليهودي" على ١٣ مقعداً، بينما تحصل القائمة المشتركة على ١١ مقعداً، وتحصل كل من كتلتي "كولانو" و"يهودوت هتوراه" على ٨ مقاعد، و"ميرتس" على ٧ مقاعد، "يسرائيل بيتينو" على ٥ مقاعد، و"شاس" ٤ مقاعد. وحول المرشح الأنسب لمنصب رئيس الحكومة، لا زال نتنياهو في المقدمة، فقد أظهر الاستطلاع حصول



نتنياهو على دعم ٣٣% من المستطلعة، فيما جاء لبيد في المرتبة الثانية بنسبة ١٨%، وحصل آفي غباي على نسبة ١١%، ونفتالي بينيت على نسبة ٧%، فيما حصل كل من موشي كحلون وأفيغدور ليبرمان على دعم ٣% من المُستطلعين. فيما قال ٢٥% من المستطلعة آراءهم أن أيّاً من هؤلاء المرشحين غير مناسب لتولي منصب رئيس الحكومة.

ويظهر الاستطلاع تقليل في الفجوات بين المرشحين الأكثر ملاءمة لمنصب رئيس الحكومة، حيث أظهر استطلاع سابق نشرته القناة الإسرائيلية الثانية في تموز/ يوليو الماضي، أن ٣٤% قالوا أن نتياهو هو المرشح الأنسب لهذا المنصب، فيما اختار ١٣% من المشاركين في الاستطلاع غباي، وحصل لبيد على ١٢%.

ويأتي انخفاض قوة "المعسكر الصهيوني" بزعامه غباي في أعقاب سلسلة من التصريحات المثيرة للجدل والتي ووجهت بانتقادات من "اليسار الصهيوني" بحسب "هآرتس". حيث صرّح غباي الأشهر الماضية أن "اليسار نسي أن يكون يهودياً"، وقرّر دعم طرد طالبي اللجوء، وادّعى أن "القدس موحدة" أكثر أهمية من السلام، بل وحاجج بأنه ليست هناك حاجة لإخلاء المستوطنات في حال التوصل إلى اتفاق سلام.

من جهة أخرى، وخلال جلسة جمعته اليوم مع ١١ من الحاخامات البارزين في الصهيونية الدينية للحصول على دعمهم على خلفية التحقيقات الجارية معه بشبهات فساد، وقبيل نشر الشرطة "توصياتها" في ملفي "١٠٠٠" و "٢٠٠٠"، اعتبر بنيامين نتياهو أنه "مستهدف وملاحق" وأن "هناك من يسعى للإطاحة به"، قائلاً أنه "لا يخاف من محاكمة عادلة". ونقلت "هآرتس" عن مصادر مشاركة في اللقاء، أن الحاخامات "لوحوا" مقابل دعم نتياهو، بالاستجابة في قضايا تهمّمهم ومن ضمنها، انخراط الفتيات كمقاتلات في الجيش الإسرائيلي، وقضايا على صلة بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة. وتابعت "هآرتس" نقلاً عن مصادرها التي وصفتها بالمطلّعة على تفاصيل الاجتماع، أن "البعض نكّر رئيس الحكومة بأنه يتنكّر الصهيونية الدينية فقط في أوقات الشدة وقبل الانتخابات"، وبعد الانتهاء من الانتخابات، تُهمّش الصهيونية الدينية إلى نهاية القائمة لمصلحة حزب "شاس" ووزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان وحزبه "يسرائيل بيتينو".

وأوضح الحاخامات أنهم بصدد التشاور مع وزير التربية والتعليم، رئيس "البيت اليهودي"، نفتالي بينيت، بشأن تقديم الدعم لنتنياهو، "كونها مسألة سياسية". إلى ذلك، وجّه بنيامين نتنياهو، "شكره الخاص" للحاخام، حاييم دروكمان، على معارضته العلنية لمظاهرة اليمين في القدس التي نُظمت، على وقع التحقيقات الجارية مع نتنياهو بشبهات الفساد. وتوالى لأسابيع على التوالي في مدينة تل أبيب، تظاهرات بمشاركة آلاف تحت شعارات تحتج على "الفساد الحكومي" و"المماطلة" في التحقيقات الجارية مع بنيامين نتنياهو، بشبهة تورطه بقضايا فساد ورشوة.

وبالتزامن، شهدت مدينة القدس المحتلة، تظاهرة ثانية، هي الأولى من نوعها، من حيث أن منظميها من "اليمين"، وبمشاركة نحو ١٠٠٠ شخص وأعضاء كنيست من حزب "كولانو" المنضوي في الائتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو، وكذلك برز بين المشاركين، وزير الأمن الإسرائيلي السابق، موشيه يعالون، ورُفعت خلالها شعارات من بينها "لأجل سلطة القانون" و"نستحق سياسة نظيفة" و "نريد نموذجاً يُحتذى".

وفي ردّه على "تظاهرة اليمين"، اعتبر حزب "الليكود"، وفق ما نقلته "القناة الثانية"، أن "اليمين لا تُمرّر عليه مثل هذا الألاعيب" وأنّ "الجميع يدرك أنها ليست مظاهرة لأجل سلطة القانون، وإنما لدعم مظاهرة اليسار في تل أبيب، وهدفها الإطاحة بحكومة الليكود". كما وجاء في "تعقيبه"، بحسب المصدر ذاته، أن "ناخبي الليكود لن يكرّروا أخطاء سابقة بإسقاط الحكومة لتحلّ كارثة أو سلو ثالثة على دولة إسرائيل". و"كشف" وزير الأمن الإسرائيلي السابق، موشيه يعالون، في كلمته أمام "تظاهرة اليمين" بالقدس المحتلة، أن ما "يقصّ مضجعه ولا يجعله ينام"، ليست "القنبلة الإيرانية"، وإنما "الفساد الذي ينخر بالمجتمع الإسرائيلي". وتابع: "عندما حاربنا، وتعرّضنا للإصابة وفقدنا جنودنا، لم نسأل، وأعداؤنا كذلك لم يسألوا، هل نحن يمين أو يسار أو من أي ملة؛ مثل هذه الوحدة هي المطلوبة ليس فقط في الجيش وليس فقط في المعارك، ولكن للأسف، فإنّ المنافع السياسية على المدى القصير، جلبت فقط الانقسام، والقيادة عليها أن توحد لا أن تفرّق".

ومن ناحية أخرى أثار آخر ما أدلى به آفي غباي، رئيس حزب العمل الإسرائيلي الجديد، نقاشاً في الحلبة السياسية الإسرائيلية وفي حزب العمل حول توجهه السياسي واستراتيجيته الانتخابية، ومؤخراً صدرت عن غباي أربع مقولات أساسية، كانت على النحو التالي:

أولاً: إعلانه أنه في كل حكومة سوف يشكّلها لن يشرك القائمة المشتركة في الائتلاف الحكومي، ووصف المشتركة بأنها قائمة معادية لإسرائيل.

ثانياً: إعلانه بأن كل تسوية سياسية أو حل دائم مع الفلسطينيين لا يجب أن يرافقه تفكيك للمستوطنات، وهو بذلك انسجم مع سلسلة من التصريحات التي أطلقها نتنياهو في الفترة الأخيرة بأنه لن يكون هناك بعد الآن إخلاء وتفكيك مستوطنات. وأوضح غباي أن الله وعد إبراهيم بكل "أرض إسرائيل"، ولكنه أبدى استعداده لحل الدولتين، حيث قال أنه "يؤمن بأن كل "أرض إسرائيل" لنا، ولكن بسبب وجود ٤,٥ مليون فلسطيني على إسرائيل التوصل إلى تسوية من أجل خلق وضع نعيش فيه في دولة خاصتنا ذات غالبية يهودية، وهم يعيشون في دولة خاصة بهم"، زاعماً أنه يعتقد بحلّ الدولتين لكنه لا ينشغل بحقوق الفلسطينيين. وأضاف: "إذا تمكنا من التوصل إلى اتفاق سلام، فأنا أعتقد أنه يجب إيجاد حلول إبداعية من أجل تجنب إخلاء مستوطنات".

ثالثاً: دعمه لقرارات الحكومة الأخيرة بطرد اللاجئين والمهاجرين من أفريقيا، حيث اتخذت الحكومة مؤخراً قراراً بطرد المهاجرين إلى دولة ثالثة أو اعتقالهم بدون تقييد المدة إذا رفضوا ذلك. وقد طلب غباي من أعضاء الكنيست من "المعسكر الصهيوني" التصويت مع الحكومة في هذه المسألة.

رابعاً: مقولته حول أن اليسار نسي ما معنى أن يكون يهودياً، وهي مقولة سبق أن قالها نتنياهو عشية انتخابات ١٩٩٦، وقد قالها في حينه في أن أحد الحاخامين والتقطتها وسائل الإعلام ونشرتها، وعاد عليها غباي لكن بشكل علني.

وأثارت تصريحات غباي الكثير من ردود الفعل والنقاش في المجتمع الإسرائيلي، بين من يؤيد توجهه وبين من يعارضه.

-وفي مجموعة المؤيدين يمكن رصد موقفين: موقف يعتقد بالرغم من تأييده لغباي أن ما يطرحه هو السبب الرئيس الذي أدى إلى خسارة اليسار للحكم في إسرائيل، وأن على اليسار العودة إلى المقولات التي عبّرت عنه وعبر عنها في الماضي، بينما ينطلق الموقف الثاني من اعتبار تصريحات غباي ضرورية لعودة حزب العمل إلى الحكم وهزيمة اليمين، ولذلك فإن هذا الموقف المؤيد ينظر إلى تصريحاته كجزء من حملته الانتخابية فقط.

-أما التوجّه الثاني فهو الذي يعارض تصريحات غباي، وينقسم هذا التوجّه أيضاً إلى موقفين: الأول يعتقد أن هذا التكتيك الانتخابي غير مجدٍ وغير ناجح وقد تمّت تجربته في السابق من خلال رؤساء سابقين

لحزب العمل، بينما ينطلق الموقف الثاني من ادعاء أن تصريحات غباي تتعارض مع التوجّهات السياسية والأيدولوجية لليسار الصهيوني عموماً، وحزب العمل و"المعسكر الصهيوني" خصوصاً. ويمكن القول أنّ هناك موقفاً ثالثاً يعتبر مقولات غباي نابعة من شخصية مترددة وغير منهجية ومتقلّبة، ولا تعكس توجّهاً واضحاً أو مقولات منظمة.

وانتقد الكاتب يوسي كلاين غباي على توجّهاته فيما يتعلّق بالهوية اليهودية، مشيراً إلى أن غباي ومنتياهو يحاولان تجنيد المشاعر الدينية اليهودية من أجل كسب تأييد الشعب، إلاّ أنّه يؤكّد بسخرية "أن غباي ذهب إلى الشعب ولكن الشعب لن يذهب معه" بل سيتبع منتياهو، فإذا كان الاثنان يرفعان شعار الهوية اليهودية، فإن قدرة منتياهو على توظيف الشعارات أقوى من قدرة غباي. وفي جملةٍ ساخرةٍ أخرى يقول كلاين أنّ غباي يعرض نفسه كإنسان نظيف ومستقيم وخالٍ من الفساد: "غباي يقول أنا شخص مستقيم وأنا يهودي، والشعب يقول له منتياهو أكثر يهودية. عند غباي اليهودية هي ترنيمات السبت، وعند منتياهو اليهودية هي ليتسمان (زعيم حزب يهودوت هتوراة الديني؛ الترنيمة متوقّرة لدى الجميع بينما لليتسمان يوجد ائتلاف وشراكة في الحكومة)".

وأيد الصحفي الإسرائيلي دان مرغليت توجّهات غباي الجديدة، لا سيّما فيما يتعلّق بالهوية اليهودية، في مقال بعنوان "بفضل العودة"، أي العودة إلى الجذور اليهودية، حيث يشير إلى أن غباي فتح معركة أخرى، فهو لم يختر تعزيز قوة معسكره وإنّما توسيع هذا المعسكر، وهو يحاول جذب أصوات من الليكود الليبرالي ومن بقايا حزب المفدال في "البيت اليهودي". ويعتقد مرغليت أن على حزب العمل أن يتحدّث بلغة القاموس الصهيوني، حيث أن على حزب العمل العودة إلى الجذور اليهودية، وهو ما يقوم به غباي. واستشهد مرغليت بتصريحات وسلوكيات لحزب العمل وحزب مباي أكّدت على هذه الجذور، ويشير مرغليت إلى أنّه عندما ابتعدت أحزاب مثل العمل وميرتس و"يوجد مستقبل" من التراث اليهودي فإنّها حكمت على نفسها بالبقاء في المعارضة للأبد.

وعلى غرار مرغليت اعتبر المحلل الاقتصادي، نحاميا شطرسلر، أنّ غباي يفعل الشيء الصحيح في طريقة لتغيير الحكومة الحالية. ويشير شطرسلر إلى أن قيادات حزب العمل جرّبت الكثير من المعادلات ولم تنجح، فقد كان لها رئيس من أصول مغربية (عمير بيرتس) إلاّ أن شوقيته لم تسعفه أمام اليمين، وكانت هناك

رئيسة ركزت على الأجندات الاجتماعية (شيلي بحبموفياس) إلا أن ذلك لم يفلح أيضاً، والآن هناك رئيس يحاول التركيز على خطاب سياسي- ديني، أكثر يمينية وأكثر يهودية، وربما ينجح حزب العمل هذه المرة، بتعبير شطرسلر.

ويعتبر شطرسلر أن غباي حاول أن يغير الانطباعات التي التصقت باليسار عبر تصريحاته المختلفة، ويشير بكلماته "الانطباع عن اليسار بأنه يحب العرب، لذلك قام بإعطاء صكّ طلاق للقائمة المشتركة ولزهير بهلول، والانطباع عن اليسار بأنه يحتقر المستوطنين، وهو قال بأننا غير ملزمين بإخلاء المستوطنات في إطار اتفاق سلام، واليسار يدعم المهاجرين، وغباي يؤيد طردهم، ويظهر اليسار بأنه غير يهودي، وهو قال بأنه يؤمن بالله". وأضاف: "نحن يهود وعلينا الحديث عن قيمنا اليهودية... ما المشكلة في ذلك، يمكن أن تكون يهوديا ١٠٠% وأن تكون ليبراليا ١٠٠%، ويمكن احترام التراث والتاريخ اليهوديين، والصوم في يوم الغفران واحترام السبت، وفي نفس الوقت تأييد حل الدولتين".

ويمكن تأطير النقاش بأنه بين من يعتقد أن تصريحات غباي تتبع من توجه أيديولوجي يحمله الرجل حتى قبل انضمامه إلى حزب العمل، وبين من يعتقد بأن تصريحاته هي انعكاس لتوجه انتخابي بحت يهدف من خلاله إلى جذب مصوتين من المركز واليمين المحافظ، وخاصة من قواعد اليمين الشرقية المحافظة التي تتميز بتوجهها المحافظ دينياً، علماً أن غباي نفسه هو يهودي شرقي.

### مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس

انطلقت أعمال مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، بمشاركة ممثلي أكثر من ٨٦ دولة عربية وإسلامية ودولية، ويأتي انعقاد المؤتمر الذي ينظمه الأزهر الشريف بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين، في إطار سلسلة القرارات التي اتخذها شيخ الأزهر - رئيس مجلس حكماء المسلمين الدكتور أحمد الطيب، للردّ على إعلان نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة. وبحث المؤتمر في عدّة محاور رئيسية تتركز على استعادة الوعي بقضية القدس والتأكيد على هويتها العربية الإسلامية، واستعراض المسؤولية الدولية تجاه المدينة المقدسة باعتبارها خاضعة للاحتلال، بالإضافة إلى التأكيد على أن القانون الدولي يلزم القوة المحتلة بالحفاظ على الأوضاع القائمة على الأرض.

وقال شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، خلال كلمته الافتتاحية، أن هذا المؤتمر هو الثاني عشر في تاريخ المؤتمرات التي عقدها الأزهر لنصرة القدس وكشف الكيان الصهيوني، حيث كان آخرها منذ ٣٠ عاماً، مؤكداً أنّ قرار الرئيس ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يجب أن يُقَابَل بتفكير إسلامي وعربي جديد وجدي يحترم عروبة القدس وحرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية. وتوجّه الطيب بنداء للأمة الإسلامية والعربية كلها، بالقول: "إنها أمة مستهدفة بدينها وهويتها ومناهجها التربوية ووحدة شعوبها"، وأضاف: "العدّ التنازلي لتقسيم المنطقة بدأ لتفتيتها ولتنصيب الكيان الصهيوني شرطياً عليها بأسرها".

ودعا شيخ الأزهر إلى "سلام مشروط بالعدل والاحترام لا يعرف الذل أو الخنوع"، قائلاً: "ندقّ من جديد ناقوس الخطر للتصدّي للعبث الصهيوني الهمجي الذي تدعمه سياسات دولية. اقترح أن يُخصّص هذا العام ليكون عاماً للقدس الشريف، تعريفاً به ودعمًا ماديًا ومعنويًا للمقدسين، ونشاطاً إعلامياً وثقافياً تتعهده مؤسسات رسميّة، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمات المجتمع المدني".

وقال الرئيس عباس، أنّ القدس العاصمة الأبدية لفلسطين، مؤكداً أن الولايات المتحدة اختارت أن تخالف القانون الدولي عبر قرار ترامب الأخير بشأن القدس. وأضاف الرئيس الفلسطيني: "نحن في مواجهة مؤامرة كبرى تستهدف القدس بكل ما تمثله من قيم ومعالم دينية وتاريخية وإنسانية وحضارية"، موضحاً أن "هناك تحديات شديدة الخطورة بدأت فصولها السوداء منذ أكثر من ١٠٠ عام بوعدها بلفور المشؤوم الذي أعطاه من لا يملك لمن لا يستحق".

وأعرب بابا الفاتيكان، فرانسيس الأول في رسالة، إلى شيخ الأزهر، عن أمله في وضع دولي للقدس، وقال "القدس لها وضع خاص تضمنه المجموعة الدولية، ويمكنها وحدها أن تحافظ على هويتها، ورسالتها الفريدة مكانا للسلام... وقيمتها الكونية، ما يتيح مستقبل مصالحة وأمل للمنطقة كلها"، وكرّر ضرورة أن "يتم استئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين للتوصل إلى حلّ تفاوضي، من أجل التعايش السلمي للدولتين داخل حدود تتقرّر بينهما وتعترف بها المجموعة الدولية".

وأشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، بموقف الأزهر الشريف تجاه القضية الفلسطينية، مؤكداً أن القدس قطعة من الروح والوجدان لكافة أبناء شعوب العرب، وأن إعلان الولايات المتحدة

القدس عاصمة لإسرائيل اعتراف مدان ومرفوض، وقرار يرفضه العرب وكافة دول العالم. وأضاف، خلال كلمته أمام مؤتمر "نصرة القدس"، أن القدس الشرقية هي أرض محتلة، وأنه لن يتحقق السلام إلا بعودتها إلى أصحابها وأن الوزراء العرب توافقوا في اجتماعهم الأخير على خطة عمل من أجل التصدي لهذا القرار.

من جانبه، قال رئيس مجلس الأمة الكويتي، مرزوق الغانم، خلال كلمته، أن قضية القدس في القلوب رغم كل محاولات طمسها، مشدداً على أهمية عقد المؤتمرات المناصرة للقدس ولحقوق الشعب الفلسطيني، وأن "هناك طرق عديدة يتحدث عنها الجميع لنصرة القدس، مؤكداً أن الطرف الفلسطيني هو الذي يدفع الثمن".

بدروه، قال صالح بن عبد العزيز آل الشيخ وزير الدعوة والشؤون الإسلامية بالمملكة السعودية، أن المؤتمر يبحث آليات لنصرة القدس ضد القرارات الجائرة التي تحدت كل القرارات والقوانين. وأعرب عن تأييد السعودية لما يقوم به الأزهر الشريف.

وأبرز ما جاء في إعلان الأزهر العالمي لنصرة القدس: الذي تلاه الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر رئيس مجلس حكماء المسلمين:

- القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المستقلة والتي يجب العمل الجاد على إعلانها رسمياً والاعتراف الدولي بها.
- عروبة القدس أمر لا يقبل العبث أو التغيير وهي ثابتة تاريخياً منذ آلاف السنين.
- الرفض القاطع لقرارات الإدارة الأمريكية الأخيرة والتي لا تعدو أن تكون حبراً على ورق.
- يؤازر المؤتمر صمود الشعب الفلسطيني الباسل ويدعم انتفاضته في مواجهة القرارات المتغطرسة بحق القضية الفلسطينية ومدينة القدس والمسجد الأقصى.
- يعتز المؤتمر بالهبة القوية التي قامت بها الشعوب العربية والإسلامية وأحرار العالم.
- يعتمد المؤتمر اقتراح الأزهر أن يكون عام ٢٠١٨ عاماً للقدس الشريف.
- يدعم المؤتمر مبادرة الأزهر بتصميم مقرّ دراسي عن القدس الشريف يُدرّس في المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر.
- يحث المؤتمر كل الهيئات والمنظمات العالمية ويدعوها إلى الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس، وتأكيد هويتها.

